

ولو ذهنا نستكشف أسباب هذا التصعيد الظالم لوجدنا أنه تقاطع المصالح المحلية مع المخططات الدولية، فقضية فلسطين ومحاولة تصفيتيها بالسعي لكسر إرادة

المقاومة الفلسطينية، وإحكام الحصار حولها، وتوظيف أنظمة الحكم التابعة للغرب في ذلك بالتنازل عن القدس وعن حق العودة، وإقامة دولة مسخ مقطعة الأوصال منزوعة السيادة منهوبة الأرض كل ذلك لا يتصدى له بالدرجة الأولى إلا الإسلاميون، كما أن النظام يسعى للانتقام من كل من نَصُر أهل غزة في دفاعهم عن أنفسهم إِبَّان العدوان الصهيوني عليهم، إضافةً إلى فشل النظام في سياساته الداخلية، يدفعه دفعًا إلى إقصاء القوة التي تقدّم البديل على المستوى النظري وجزءًا من الخدمات في حدود الطاقة على المستوى العملي، كما أنها تتصدى للاستبداد ومصادرة حريات الشعب والفساد والاستيلاء على الثروات، كما أنها ترفض تمرير التوريث، وتزوير الانتخابات التشريعية والرئاسية]

كل هذه المواقف الشرعية والوطنية والقومية والإنسانية المنحازة إلى الحق؛ يعتبرها النظام الظالم مواقفَ عدائيةً، يصبُّ من أجلها جام غضبه على الجماعة في صورة هذه الحملات الأمنية والاعتقالات المتكررة والمتصاعدة]

إن العمل العام في الدول المحترمة يقوم على التنافس الشريف بين الفرقاء في خدمة عموم الناس، وتحسين أحوالهم، وتحقيق آمالهم، والارتقاء بالوطن، وتحقيق أمنه القومي، ولكن الأمر عندنا يقوم على نفى الآخر، وتشويه صورته، وصناعة هالة من الأكاذيب والافتراءات حوله، فتارةً يصفوننا بأننا جماعة محظورة بغية مصادرة حقنا في الدعوة والعمل والحركة لخدمة المجتمع، والسؤال: من الذي حظرنا والشعب منحنًا ثقته في انتخابات مجلس الشعب الأخيرة بنسبة تقترب من 60% في الوقت الذي منح الحزب الوطني نسبةً أقل من 30%، رغم التزوير الذي وصل إلى حدّ القتل والإصابة ومنع الناخبين والاعتداء عليهم، واعتقال المؤيدين؟! فمن الأولى بالشرعية؟!

ويتهموننا دائمًا بالسعي لقلب نظام الحكم، والدعوة إلى تعطيل الدستور والقانون ومؤسسات الدولة، والسؤال: من الذي يعبث بالدستور والقانون ويعطّلهما بقانون الطوارئ الذي لا يوجد مبرّرٌ واحد لبقائه؟ ومن الذي يعطّل أحكام القضاء ويعتدي على استقلال القضاة ويسعى لتطويعهم وإخضاعهم؟ ثم إن ما يزيد على ثلاثين ألفًا من الإخوان المسلمين تمّ اعتقالهم خلال فترة حكم النظام الحالي وبعضهم اعتُقل ما يزيد على عشر مرات، وتمّ توجيه هذه التهم لهم، ومع ذلك لم يقدّم واحدٌ قط إلى القضاء الطبيعي، والعدد القليل الذي حوكم إنما حوكم أمام القضاء العسكري الذي هو فرغٌ للسلطة التنفيذية، ولا يمتلك قضائه الحصانة ولا الحيدة ولا الاستقلال الذي يتمتع به القاضي الطبيعي، ومن ثم يكون الخصم هو الحكم]

وقد بدءوا في الآونة الأخيرة يتهمون أفرادًا منا بغسيل الأموال وبملكية أرقام فلكية من الأموال؛ حتى زعموا في قضية نائب المرشد المهندس خيرت الشاطر والمجموعة التي مُدّمت معه إلى المحكمة العسكرية؛ أن ثروتهم بلغت مليارًا ونصف المليار جنيه، في حين جاء تقرير لجنة الخبراء الماليين أن قيمة شركاتهم وأموالهم لا تتعدّى 24 مليون جنيه؛ أي أنهم ضخموا المبلغ أكثر من اثنين وستين ضعفًا، ولقد علّق أحد الظرفاء على رقم الـ 24 مليونًا بأنه أقل من قيمة (شبكة الخطوبة) التي قدمها أمين التنظيم بالحزب الوطني لخطيبته، ثم إننا لو نظرنا إلى هذا الرقم لوجدنا جزءًا منه ورثوه من ذويهم، وجزءًا آخر كان حصيلة عمل حوالي عشرين من رجال الأعمال وكذّهم وكدهم طيلة ثلاثين عامًا، فهل هذا أمرٌ غير عادي؟ وإذا كان كذلك فهل العادي أن تبلغ ثروة فرد واحد أربعين مليار جنيه في خلال عشرة أعوام لأنه يعمل في مجال الثروة والسلطة معًا؟!

ولم يكتفِ خيال الأكاذيب الخصب بما سبق، وإنما راح ينسج حكاياتٍ عن تكوين بُورٍ إرهابية وإرسال أفراد إلى المناطق الساخنة للتدريب على السلاح للقيام بأعمال تخريبية داخل مصر، ويبدو أن المسألة (وسعت) منهم كثيرًا هذه المرة، فالذي يعرفه القاضي والداني أننا في أواسط سبعينيات القرن الماضي اختلفنا مع جماعات العنف وفاصلناهم، وناهضنا أفكارهم، ونحن شباب، وتحقّلنا اتهاماتهم لنا بالجنح والقعود والتخلي والعمالة، وأنقذنا عشرات الآلاف من الشباب من اعتناق هذا الفكر، وأدّنا كل أعمال العنف والإرهاب أيّا كان مصدرها في تسعينيات القرن الماضي، وحفّينا البلد باجتذاب الشباب إلى فكرنا المعتدل ومنهجنا السلمي، من فتنة جائحة وحَقَامَات دماء؛ لأننا نؤمن برأىّه مَنْ قُتِلَ نَفْسًا يَحْيِي نَفْسًا أَوْ فَسَادٌ فِي الْأَرْضِ مَكَانًا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا مَكَانًا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنْ كَثِيرًا مِنْهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُشْرِفُونَ) (المائدة: من الآية 32).

كما أن رأس الدولة ذاته قد أمّر في حديثه لجريدة فرنسية أن الإخوان لا يمارسون العنف وإنما يترشّحون في الانتخابات، وسعدنا كلُّ السعادة حينما راجعت جماعات العنف أفكارها، وعادت لما كنا ندعوا إليه، أفبعد هذا كله، وبعدما اشتعلت رؤوسنا شيبًا ووهّنت العظام منا؛ نتخلّى عن منهجنا الحكيم وحكمتنا الرصينة، ونعمل للإرهاب؟! سبحانك هذا بهتان عظيم]

أيها الناس! إن لم تتقوا الله فينا، ودفعتكم كراهيتكم لنا للافتراء علينا؛ فعلى الأقلّ احترموا عقول الناس حتى يحترمكم الناس]

إن كل ما تنسبونه إلينا يزيد الناس- بفضل الله- تعاطفًا معنا، ويجمع قلوبهم حولنا، وما حدث في 2005م خير برهان على ذلك]

إنني لن أندesh لو قلمت إننا سبب السحابة السوداء أو إنفلونزا الطيور أو حتى الخنازير أو الأزمة الاقتصادية العالمية!! ألم يقف في مجلس الشعب لواء شرطة سابق (أمن دولة) وهو في ذات الوقت وكيل لجنة الأمن القومي ليقول: إن الإخوان هم الذين يقفون خلف سقّاح المعادي الذي كان يتحرّش بالنساء ويمزق ثيابهنّ، والآن وبعد أن تمّ القبض عليه وتبيّن أنه شاربٌ منحرفٌ وحوكم وأدين، فهلا شعر هذا الضابط السابق بشيء من الخجل أو لذة الضمير أو قدّم اعتذارًا لا للإخوان الذين بهتهم- فهذا غير متصوّر- ولكن للشعب الذي ضلّله]

وأمام هذا السيل الجارف من الأكاذيب لا نجد ما نقوله خيرًا من قول مؤمن آل فرعون (وَأَقْمُصْ أُفْرِي إِلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ* فَوَقَاهُ اللَّهُ سَبِئَاتٍ مَا مَكَرُوا وَخَافَ بِالْبُزْؤِ شَوْءَ الْعَذَابِ) (غافر: 44-45).

إن هذا السلوك الظالم إنما يضُرُّ بمصلحة الوطن والمواطن ويفقد الناس الإحساس بالعدل والعدالة، وبالتالي يفقدهم الولاء والتضحية من أجل الوطن، ويفقد الوطن قطاعًا شريكًا مخلصًا من مواطنيه، لا يبعون علوًا في الأرض ولا فسادًا، ولا ينافسون على المناصب والشهوات، وإنما يسعون لإصلاحها ابتغاء وجه الله، ويمدّون أيديهم إلى جميع المخلصين للعمل لصالح الوطن والمجتمع، ويفتحون قلوبهم وعقولهم لكافة أطراف المجتمع لحوارٍ جادٍ لإخراج البلد من المأزق الذي وقع فيه؛ حتى لا تذهب ريحُه وتتبدّد قوّته ويتجاوز الزمن]](فَأَمَّا الرَّبُذٌ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُتُ فِي الْأَرْضِ]] (الرعد: من الآية 17).

